JINCE, Issue No. 6 (2023)

مجلة مركز المسكوكات الإسلامية - مصر
Journal of Islamic Numismatics Center, Egypt
Fayoum University

العدد السادس (٢٠٢٣م)، ص ص: ١ - ١٨

دور الوثائق في دراسة النقود المتداولة في مصر خلال العصر العثماني

Role of Documents in Studying the Coins in Circulation in Egypt during the Ottoman Era

أ.د. أحمد محمد يوسف (Prof. Dr. Ahmed M. Yousef)•

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة دور الوثائق في دراسة النقود المتداولة في مصر خلال العصر العثماني، حيث يعد العصر العثماني فترة زاخرة استطاعت خلالها الدولة العثمانية توثيق كافة الأحوال المرتبطة بالنقود المتداولة، ومن خلال هذا البحث سوف أستعرض المسميات المختلفة التي عرفت بها النقود العثمانية التي ضربت في مصر خلال العصر العثماني، بالإضافة إلى النقود المملوكية التي كانت مستمرة في التداول خلال تلك الفترة، وقد عبرت الوثائق بدقة عن أسعار صرف النقود المختلفة طوال الفترة العثمانية، وكذلك دراسة دار الضرب والهيئة الإدارية والفنية التي تعمل بها، وتميزت الوثائق بدراسة شاملة لأسماء الصيارفة والأحياء المتواجدون بها في مدينة القاهرة.

الكلمات المفتاحية: الوثائق، سجلات المحاكم الشرعية، النقود العثمانية، الضربخانة.

Abstract:

This research paper examines the role of documents in studying the coins in circulation in Egypt during the Ottoman era. During this rich era, the Ottoman Empire could document all conditions related to coins in circulation. In this paper, I reviewed the different known names of the Ottoman coins minted in Egypt and the Mamluk coins that continued to circulate. The documents accurately expressed the exchange rates of various coins throughout the Ottoman era. Additionally, I studied the mint and its administrative and technical authority. The documents comprehensively covered the names of the money changers and their neighborhoods in Cairo.

Keywords: Documents, Sharia court records, Ottoman coins, Darphane.

• أستاذ المسكوكات والآثار الإسلامية بكلية العلوم الاجتماعية - جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية.

Prof. of Islamic Numismatics &Archaeology, Faculty of Social Sciences, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: amabdelkader@uqu.edu.sa, drahmed8021@gmail.com

تعتبر الوثائق مرآة حقيقية وصادقة لكافة أنشطة المجتمع عبر العصور، ومن أهم هذه الأنشطة التي سوف تتطرق إليها النشاط الاقتصادي، وبالتحديد أحد فروعة المهمة وهي النقود، ودراسة النقود من أهم مصادر علم التاريخ، فهي تعد وثائق رسمية وصحيحة لا يمكن الطعن فيما يرد عليها من كتابات وزخارف، كما أنها إحدى شارات السلطان الثلاث (الطراز – الخطبة - السكة)، وتعكس النقود كافة نواحي الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والأدبية، وغيرها من خلال الكتابات الواردة عليها[١].

وقد جرت العادة في دراسة النقود على دراستها من خلال الشكل الخارجي ومضمون الكتابات فقط، أي قراءة ما تحتوي عليه العملة في الوجه والظهر، وهذه الدراسة للأسف فقيرة جدًا؛ بحيث لا تخدم دراسة النقود بالشكل الكافي المطلوب، ولكن عندما نريد الدراسة المثلى للنقود يتطلب الأمر البحث الجاد في الوثائق التي رصدت بشكل كبير كافة أنواع النقود المتداولة، والمسميات المختلفة التي صدرت من أجل إحلال وإبدال نقد مكان نقد آخر؛ ومن هنا كان لابد من دراسة الوثائق دراسة محكمة؛ لإبراز أهمية النقود ودورها الكبير في عمليات التداول النقدي.

احتضنت البلدان التي كانت تحت الحكم العثماني دور أرشيف ومكتبات، ضمت بين جنباتها مجموعات كبيرة ومتميزة من الوثائق، والحجج، والسجلات بمختلف أشكالها، ومن أهم دور الأرشيف: الأرشيف العثماني بتركيا[٢]، والأرشيف المصري (دار الوثائق القومية) بالقاهرة، بالإضافة إلى العديد من دول العالم، وتعد الوثائق من أهم المصادر المتعلقة بتاريخ وحضارة الدولة العثمانية؛ حيث أنها سجل شامل لمختلف النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والحضارية، والمعمارية، والأثرية، وبرز دور هذه الوثائق في رصد النقود العثمانية، وكذلك النقود غير العثمانية المتداولة في الدولة العثمانية.

ومن أهم نماذج الوثائق في الأرشيف المصري: سجلات المحاكم الشرعية بمصر، ومنها: محكمة الباب العالي، والتي عرفت بعد ذلك باسم محكمة مصر الشرعية، ومحكمة مصر القديمة، ومحكمة القسمة العسكرية، ومحكمة القسمة العربية، ومحكمة الزيني ببولاق، ومحكمة مصر القديمة، ومحكمة قناطر السباع، ومحكمة جامع ابن طولون، ومحكمة جامع قوصون، ومحكمة الصالحية النجمية، ومحكمة باب سعادة وباب الخرق، وسجلات المحاكم بمختلف أقاليم مصر[٣]، وكذلك سجلات الديوان العالي[٤]، والتي تعد من

١- **يوسف (أحمد محمد):** *نقود علي بك الكبير*، ط١، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨م، ص ٨.

٢- **المرسي (الصفصافي أحمد):** *الأرشيف العثماني وكيفية الاستفادة منه في إعادة كتابة تاريخ العرب الحديث*، المجلة المغربية للتوثيق، أكتوبر ١٩٨٣م، ص ١١٠ – ١١٣.

٣- **رمضان (مصطفى محمد):** *مناهج البحث وتحقيق المخطوطات*، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٤٤ – ٢٤٥.

٤- **عمران (جيهان أحمد):** *مجموعة الوثائق المفردة للديوان العالي دراسة ونشر*، دار الوثائق القومية، سلسلة كراسات أرشيفية، ع١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٤م، ص ١٩ – ٢٢؛ **بيومي (محمد علي فهيم):** *وثائق الحرمين الشريفين من واقع سجلات الديوان العالي*، (جزءان في مجلة الدارة) العددان ٣، ٤ السنة ١٤٢٣هـ

أهم المجموعات الأرشيفية في مصر، وهي تحتوي على بعض الفرمانات السلطانية، وأوامر ولاة مصر، وبعض جلسات الديوان العالي، بالإضافة إلى سجلات ديوان الروزنامة[١].

وحجج الأمراء والسلاطين؛ وهي مجموعة الحجج المهمة، والتي تؤرخ للعصرين المملوكي والعثماني، وهي تخص الأمراء المماليك والباشوات العثمانيين الذين حكموا في مصر[٢]، بالإضافة إلى الفرمانات الشاهانية (السلطانية)[٣] العثمانية الصادرة من سلاطين الدولة العثمانية إلى ولايات هذه الدولة، وتعد من أهم مصادر المعلومات عن النقود العثمانية، والنقود غير المتداولة في الدولة العثمانية؛ حيث ذكر فيها وصف دقيق لكل أنواع النقد العثماني.

دور الوثائق في كشف أنواع النقود المتداولة في مصر

كشفت الوثائق أنواع النقود المتداولة في مصر خلال العصر العثماني، وقد تنوعت هذه النقود ما بين النقود الذهبية والفضية والنحاسية، ورصدت الوثائق مسميات لكافة النقود، وهي:

أ- النقود المملوكية المتداولة في العصر العثماني:

على الرغم من نهاية العصر المملوكي، ودخول مصر تحت السيطرة العثمانية التي سكت نقودا لها باسم السلطان العثماني؛ إلا أن وثائق المحاكم الشرعية استمرت في ذكر أنواع هذه النقود المملوكية، ومن هذه الإشارات: "الذهب البارسيبهي" نسبة إلى السلطان الأشرف برسباي (لوحة ١)، و"الذهب الجقمقي" نسبة إلى السلطان الظاهر أبي سعيد جقمق (٨٤٢ – ٨٥٧هـ/ ١٤٣٨ – ١٤٥٣م) (لوحة ٢)، و"دنانير قايتبيهي" نسبة إلى السلطان الأشرف قايتباي (٨٧٢ – ٩٠١هـ/ ١٤٦٧- ١٤٩٦م) (لوحة ٣)، كما أشارت الوثائق إلى تداول نقود السلطان الغوري تحت مسمى "الذهب الغوري"، و"الذهب الغوري الشامي"[٤]، وهذا يعد دليلا على تداول النقود المملوكية ببلاد الشام في مصر خلال العصر العثماني.

١- **الروزنامة:** هي الإدارة المالية المركزية في مصر في العصر العثماني، عُرفت باسم (الدفتر دار)، وهذا المنصب الكبير كان يعينه السلطان العثماني بناء على اقتراح الباشا في مصر؛ انظر: **هلال(عماد):** *حقائق جديدة حول نشأة الدفتر خانة*، مجلة الروزنامة، ع ٥، يناير ٢٠٠٧م، ص ٩- ٢١؛ الشرق الأوسط، عدد ١١٣٨١، ٢٥ يناير ٢٠١٠م، مقال بعنوان: (دار الوثائق مضبطة ذاكرة المصريين).

٢- **عيسوي (عصام أحمد):** *خدمات الأرشيفات الوطنية في عصر مجتمع المعرفة*، نموذج دار الوثائق القومية المصرية، (Cybrarians journal)، ع ١٦، ٢٠٠٨م، ص ٢، ٦.

٣- **الفرمان:** جمعها فرمانات، وهو الأمر الصادر من السلطان العثماني، ويطلق عليه مسمى خط شريف وخط همايون؛ انظر: **صابان (سهيل):** *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية*، الرياض، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ١٦٤.

٤- **الصاوي (أحمد السيد):** *النقود المتداولة في مصر العثمانية*، ط١، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٤١-١٤٢.

ب- النقود العثمانية من خلال الوثائق:

انتشرت في العصر العثماني أنواع كثيرة من النقود العثمانية التي أشارت إليها المصادر، ولكن لم تفصح هذه المصادر عن مسميات ودور هذه النقود، فجاءت وثائق المحاكم الشرعية التي أفردت جميع المسميات المختلفة لتلك النقود، والتي لم تشر إليها المصادر التاريخية بالشكل الكافي، ومن هذه النقود كانت النقود الذهبية بأنواعها، ومنها: الشريفي نسبة إلى السلطان الأشرف برسباي، الذي قام بضربة في العصر المملوكي، واستمر يطلق على النقود الذهبية في العصر العثماني، وعرف الأشرفي بمسميات عدة، منها: السلطاني، والزرمحبوب[١]، ومن هذه المسميات التي أشارت إليها الوثائق: "الدنانير الشريفية الزر محبوب السلطاني سكة مصر المحروسة"[٢].

كما عبرت الوثائق بدقة عن هذه النقود الذهبية بتسميتها "الدنانير الذهب السلطاني المسكوك المعبر عنه بالزرمحبوب"[٣]، وأشارت الوثائق إلى أنواع أخرى من النقود الذهبية العثمانية التي تم تداولها، مثل: أنصاف الدنانير (لوحة ٤)، والتي عرفت في الوثائق تحت مسمى "الريالات الذهبية"[٤]، وبالإضافة إلى الدنانير الذهبية التي تم سكها في مصر، كانت هناك مجموعة كبيرة من نقود الولايات العربية وعاصمة الخلافة إستانبول. وهذه النقود تم تداولها في مصر؛ حيث لعبت الوثائق دورا مهما وخطيرا في الإشارة إلى هذه النقود ومسمياتها المختلفة، ومن هذه النقود: الطغرالي الذي ضرب في عهد السلطان أحمد الثالث سنة ١١١٥هـ، وعرف في البداية باسم ذهب إستانبول، وأطلق عليه في المصطلح الشعبي اسم زنجيرلي أو ذو السلسلة[٥]، وقد أفاضت وثائق المحاكم في ذكره مثل هذه الأنواع تحت مسمى "دنانير ذهب محبوب إسلامبولي"[٦]، و"الزنجيرلي"[٧]، و"دينار ذهب زنجيرلي"[٨]، و"شريفي ذهب زنجيرلي"[٩] (لوحة ٥).

١- **زرمحبوب:** هو نقد ذهبي مصري، وهي كلمة فارسية مركبة "زر" تعني: الذهب، و "محبوب" اسم أحد المماليك الذين ظهروا في عام ٦٩٨هـ/١٢٩٩م؛ **الكرملي (أنستاس):** *النقود العربية والإسلامية وعلم النميات*، ط ٢، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩م، ص ٣١٢.

٢- **الدشت:** سجل رقم ٢٨٦ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٦ صفر سنة ١١٨٥هـ.

٣- **محكمة الإسكندرية:** سجل رقم ٩٠ صفحة رقم ٣١٨ حجة لرقم ٣٠٦ بتاريخ ١٢ صفر سنة ١١٨٢هـ.

٤- **محكمة إسنا:** سجل رقم ٢٣ صفحة رقم ٢٣٢ حجة رقم ٤٦٦ بتاريخ آخر شوال سنة ١١٨٤هـ.

٥- **الزنجيرلي:** تحريف للكلمة الفارسية المركبة زنجير، بمعنى: السلسلة والزنجيرلي تعني: ذو السلسلة، وهو عبارة عن إطار يحيط بهامش كتابات قطعة النقود، وهو اسم لعملة ذهبية تم ضربها في عهد السلطان أحمد الثالث سنة ١١٢٨هـ/ ١٧١٦م؛ **الكرملي:** *النقود العربية والإسلامية وعلم النميات*، ص ١٧٦؛ **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ص ٥٤.

٦- **محكمة الباب العالي:** سجل رقم ٢٧٦ صفحة رقم ٢٤٠ حجة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٧ لربيع أولي سنة ١١٨٥هـ.

٧- **محكمة بن طولون:** سجل رقم ٢٣٢ صفحة رقم٣١٤ حجة رقم ١١٨٧ بتاريخ ٥ شوال سنة ١١٨٤هـ.

٨- **محكمة القسمة العسكرية:** سجل رقم ١٨٤ صفحة ١٠٧ حجة رقم ٢٦١ بتاريخ ٥ شوال سنة ١١٨٣هـ.

٩- **محكمة دمياط:** سجل رقم ٢٦٥ صفحة رقم ٣٤ حجة رقم ٤٣ بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ١١٨٣هـ.

كما تم سك نوع آخر من النقود الذهبية، عُرف باسم الفندقلي[١]، ولم تقف عنه الوثائق، بل أشارت إليه بمسميات، ومنها: "الدنانير الذهب الفندقلي السلطاني"[٢] (لوحة ٦).

لعبت الوثائق دورا مهما في تحديد أنواع النقود ونسبتها إلى السلاطين الذين قاموا بسكها، ومن هذه المسميات: "الذهب السليماني الجديد والقديم"[٣] نسبة إلى السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م)، و "دنانير إبراهيمية" (لوحة ٧)[٤] نسبة إلى السلطان إبراهيم (١٠٤٩-١٠٥٨هـ/ ١٦٣٩-١٦٤٨م)، و "الذهب الشريفي السلطاني المحمدي" (لوحة ٨)[٥] نسبة إلى السلطان محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩هـ/ ١٦٤٨-١٦٨٧م).

وتؤكد الوثائق عن دقة وجودة النقود بوصفها "الذهب السلطاني الجديد الطيب الوازن"[٦]، و"الذهب السلطاني الجديد التام الوزن والعيار المرادي معاملة تاريخه بالديار المصرية"[٧]، و"الذهب الشريفي السكة الوازن الخاقاني"[٨]، و"الشريفي الأحمر الخاقاني"[٩] إشارة إلى زيادة نسبة النحاس فيه، و"الذهب الكبير الجديد السالم من عيب"[١٠]، (لوحة ٩)، وهي إشارة إلى أن القطع الذهبية ذات قطر كبير من الممكن أن يصل إلى ٢٤مم، وعبارة "السالم من عيب" إشارة إلى أن كتابات القطعة واضحة، ولا يوجد فيها خطأ كتابي.

وكانت مصر سوقا رائجا لكافة أنواع النقود الذهبية الأخرى؛ حيث أشارت الوثائق إلى تداول أنواع مختلفة من نقود الولايات العربية، ومنها: "دنانير ذهب مغربلي طرابلسي"[١١] (لوحة ١٠)، و "ذهب مغربي"[١٢]، و"الزنجبرلي المغربي"[١٣]، و "الشريفي المغربي"[١٤]، وهذا دليل على عالمية مسمى الشريف الذي ظهر في مصر، وانتشر على كافة أنواع النقود.

١- **فندقلي:** اسم لعملة ذهبية نسبة إلى البندقية التي أصدرت نقودًا ذهبية انتشرت في بلاد الشرق، وعرفت بالبندقي، ثم أصبح يضرب في إستانبول، وأخذت هذه التسمية استنادا إلى زخرفة الحبيبات التي تشبه البندقي ونقشت في أطراف هذا النقد، وضربت في عصر السلطان أحمد الثالث؛ **راسم (أحمد):** *رسملي وخريطة لي عثمانلي تاريخي*، شمس مطبعه سي، إستانبول، ١٣٢٨هـ، ج ٢، ص ٢٥٨.

٢- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٥٢٧ صفحة رقم ٢٧٠ حجة رقم ٥٧٤ بتاريخ ٢٦ شعبان ١١٨٥هـ

٣- **محكمة الحاكم:** سجل رقم ٥٣٨ صفحة رقم ٣٣٥ حجة رقم ١٧٧٣ بتاريخ ٦ رمضان سنة ٩٤٥هـ

٤- **محكمة الصالح:** سجل رقم ٣٣٢ صفحة رقم ١٧١ حجة رقم ٤٦١ بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٠٥٨هـ

٥- **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ص ٤٣.

٦- **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ص ٣٦.

٧- **محكمة الباب العالي:** سجل رقم ٤٤ صفحة رقم ٩ حجة رقم ٣١ بتاريخ ١٨ رجب سنة ٩٨٨هـ

٨- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٤٩٢ صفحة رقم ٢١ حجة رقم ٩٠ بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ١٠٤٠هـ

٩- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٤٩٧ حجة رقم٤٦٢ بتاريخ ١٠ ربيع أخر سنة ١٠٥١هـ

١٠- **عرفة (نيفين أحمد):** *دراسة لنماذج من وثائق القرض الشرعي في الفترة (٩٥٥ – ١٢٨٢هـ/ ١٥٣٩ – ١٨٦٦ م)*، مجلة الروزنامة، العدد ١٩، ٢٠٢١م، ص ٥٦٣.

١١- **الدشت:** سجل رقم ٢٨٥ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ٨ ربيع أول سنة ١١٨٤هـ

١٢- **الدشت:** سجل رقم ٢٨٥ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٠ ربيع الثاني سنة ١١٨٤هـ

١٣- **محكمة القسمة العسكرية:** سجل رقم ١٨٤ صفحة رقم ٣٦٨ حجة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٧ محرم سنة ١١٨٤هـ

١٤- **الدشت:** سجل رقم ٢٨٧ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٦ ذي الحجة سنة ١١٨٥هـ

كما رصدت الوثائق نقطة مهمة بالنسبة للنقود؛ حيث تم العثور على نقود ذهبية وفضية مثقوبة، وكان السؤال هنا: لماذا تم ثقب هذه النقود؟ ولكن كانت هناك إشارات قليلة تفيد قيام النساء بالتزين بهذه النقود، عن طرق ثقبها ولبسها في عقد حول الرقبة، أو ربطها أعلى الرأس، وكشفت الوثائق هذه النقود المثقوبة تحت مسمى "نقدية تعليق محبوب"[١]، و"ذهب تعليق"[٢] (لوحة ١١).

ولم تغفل الوثائق ذكر النقود الفضية العثمانية ومسمياتها، والتي تنوعت ما بين "الفضة الأنصاف العددية الديوانية معاملة تاريخه بمصر المحمية"[٣]، و"فضة معاملة مصري"[٤]، و"فضة أخشا"[٥] (لوحة ١٢)، و"قروش فضة عددية"[٦]، و"القروش الرومي"[٧]، أي: القروش الفضية المضروبة بإستانبول"، و"الفضة الأحمدية معاملة مصر المحروسة"[٨].

كشفت وثائق المحكمة الشرعية تداول النقود المقصوصة، أي: التي تم قص أجزاء منها، وعرفت تحت مسمى "نصف قصة مقاصيص"[٩]، أو "قصة مقاصيص معلومة"[١٠].

أما بالنسبة للفلوس النحاسية -وهي العملة الأقل قيمة من حيث التعامل بها- فإن وثائق المحاكم الشرعية لم تغفل ذكرها؛ حيث أشارت إليها هذه الوثائق بعدة مسميات، منها: "الفلوس الجدد النحاس الرائجة معاملة تاريخه"[١١]، و"الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر الرائج الوقت معاملة تاريخه"[١٢]، و"وصرة فلوس جدد نحاس مجهولة العدد"[١٣]، و"أنصاف فلوس نحاس"[١٤] (لوحة ١٣).

جـ- النقود الأجنبية المتداولة في مصر من خلال الوثائق:

كانت مصر سوقا رائجا للنقود الأجنبية المختلفة، التي تم تداولها في مصر منذ العصر المملوكي وطوال العصر العثماني؛ حيث استحوذت النقود الأجنبية على أغلب العمليات النقدية، التي قامت عليها الأنشطة التجارية؛ وذلك بسبب حركة التجارة بين الشرق والغرب؛ نظرًا لأن مصر كانت أحد معابرها الرئيسة، وعندما

١- **الدشت:** سجل رقم ٢٨٦ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ٨ محرم سنة ١١٨٦هـ

٢- **محكمة القسمة العربية:** سجل رقم ١٢٣ صفحة رقم ٦٥ حجة رقم ١١٨ بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١١٨٤هـ

٣- **مضبطة الدقهلية:** سجل رقم ٤٣ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١١٨٣هـ

٤- **محكمة إسنا:** سجل رقم ٢٣ صفحة رقم ١٥٦ حجة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٢٨ جماد أول سنة ١١٨٤هـ

٥- **محكمة إسنا:** سجل رقم ٢٣ صفحة رقم ١٥٦ حجة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٢٨ جماد أول سنة ١١٨٤ هـ

٦- **محكمة الباب العالي:** سجل رقم ٢٧٦ صفحة رقم ١٧٩ حجة رقم ٢٦٩ بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١١٨٥هـ

٧- **محكمة الإسكندرية:** سجل رقم ٩٠ صفحة رقم ٤٥٤ حجة رقم ٥٥٥ بتاريخ ٥٢١ محرم سنة ١١٨٣هـ

٨- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٤٨٨ صفحة رقم ٢٣٢ حجة رقم ٨٥٠ بتاريخ ٥ شوال سنة ١٠٢٦هـ

٩- **محكمة الحاكم:** سجل رقم ٥٧٢ حجة ٤٦١ بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ

١٠- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٥٠٩ حجة رقم ٨٩١ بتاريخ ٢٨ جماد أول سنة ١١١٠هـ

١١- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٤٩٢ حجة رقم ١٩٢٥ سنة ١٠٣٢هـ

١٢- **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ص ١٢٥؛ **محكمة قناطر السباع:** سجل رقم ١١٩ صفحة رقم ٤٣٥ حجة رقم ٢٣٤٤ بتاريخ ٢٩ ربيع أول سنة ٩٧٢هـ

١٣- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٤٨٢ صفحة رقم ٥٥ حجة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ١٠٠٨هـ

١٤- **محكمة الباب العالي:** سجل رقم ١٧٥ صفحة رقم ٦٤ حجة رقم ١٩٩ بتاريخ غرة ربيع الثاني سنة ١١٠٦هـ

ندرس وثائق المحاكم الشرعية نرى مدى الكثرة العددية الكبيرة في استخدام النقود الأجنبية، وقد أشارت وثائق المحاكم إلى هذه النقود ومسمياتها التي ظهرت بها في المجتمع المصري[١]، وأهم هذه النقود وأقدمها تداولًا في مصر كانت النقود التي سكت في مدينة البندقية، والتي عُرفت بالبندقية[٢]، وأشارت إليها وثائق المحكمة باسم "الذهب البندقي"[٣]، و "دنانير ذهب بندقي"[٤]، و "المشخص البندقي"[٥] (لوحة ١٤)، بالإضافة إلى ذكر النقود التي سكت في قبرص، والتي أشارت إليها الوثائق تحت اسم "الذهب القبرصي"[٦]، والذهب الكرونة[٧] (لوحة ١٥).

أما النقود الفضية الأوروبية التي تم تداولها في مصر، فتنوعت ما بين الريال الهولندي[٨] الذي أشارت إليه الوثائق تحت مسمى "الريال الأبي كلب"[٩]، و "غرش كلب"[١٠]، و "غرش كلب حجر"[١١]، و "الفضة القروش الأسدية"[١٢] (لوحة ١٦).

بالإضافة إلى الريال الإسباني[١٣] (لوحة ١٧)، والذي يعد من النقود الفضية الأوروبية الأوسع انتشارًا في مصر[١٤]، والذي عرف في وثائق المحاكم الشرعية بمسميات عدة، منها: "المشط الحجر"[١٥]، وصفة "الحجر" تعني: الفضة الخالصة التي لم تضرب ولم تغش[١٦]، وعُرف أيضًا بصيغة: "الفضة القروش الطيبة الأبي مشط الكبار المتعامل بها بمصر وغيرها"[١٧]، وفي هذا إشارة إلى مدى مصداقية الغروش الإسبانية في التعامل التجاري، وخاصة مع تجارة آسيا.

١- **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ص ١٤٥.

٢- **البندقي:** ينسب هذا النقد الذهبي إلي مدينة البندقية التي بدأت في ضربه حوالي سنة ١٢٥٢م، ويعد البندقي الذهبي أو الدوكات Ducat هو النقد الرئيسي للبندقية، وتميز بوزنه الثابت ونقاء عيار؛ **هاملتون غب، هارولد باون:** *المجتمع الإسلامي والغرب*، ترجمة: أحمد إيبش، ط١، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ٢٠١٢م، ج ٢، ص ٨٠ - ٨١.

٣- **محكمة باب سعادة والخرق:** سجل رقم ٤٣١ صفحة رقم ٣٣٧ رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٦ صفر سنة ١١٨٦هـ.

٤- **إسقاطات القرى:** سجل رقم ٢٢ صفحة رقم ٩٤بتاريخ ٤ ذي الحجة سنة ١١١٩هـ.

٥- **محكمة الحاكم:** سجل رقم ٥٧٢ صفحة رقم ١٤حجة رقم ٦٧بتاريخ ٣ذي القعدة سنة ١٠٩١هـ.

٦- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٤٣٩ رقم ١٠ حجة رقم ٤٩ مستهل صفر سنة ٩٣٤هـ.

٧- **الكرونة:** عملة نمساوية ضربت من الذهب؛ **عرفة:** *دراسة لنماذج من وثائق القرض الشرعي*، ص ٥٦١.

٨- **الريال الهولندي:** رسم على أحد وجهيه رسم لأسد، واعتبره العامة في بلاد الشرق على شكل كلب، وهو واحد من النقود الفضية الأجنبية التي تم تداولها في العصر العثماني، واستمرت حتى أواخر القرن الـ١٢هـ/ ١٨م؛ **يوسف:** *نقود علي بك الكبير*، ص ١٣٢ - ١٣٣.

٩- **محكمة الحاكم:** سجل رقم ١٩٥صفحة رقم ٣٢ حجة رقم ١٢٠بتاريخ ٨ جماد أول سنة ١٠٣٤هـ.

١٠- **محكمة الحاكم:** سجل رقم ٥٧٢ صفحة رقم ١٥حجة رقم ٧٢بتاريخ ذي القعدة سنة ١٠٩١هـ.

١١- **محكمة الحاكم:** سجل رقم ٥٧٢ صفحة رقم ٨٣ حجة رقم ٣٩٣ بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٠٩٢هـ.

١٢- **محكمة القسمة العسكرية:** سجل رقم ٥٠ رقم ١٧حجة رقم ١٣بتاريخ ١٧شعبان سنة ١٠٥٢هـ.

١٣- **الريال الإسباني:** عملة فضية أوروبية كانت متداولة بشكل كبير في العديد من الولايات العربية في العصر العثماني، والريال من العملات الإسبانية، مقتبس من الكلمة الإسبانية Real بمعنى: ملكي، أو بمعنى: ثمن، كذلك أطلق علية (الإشبيلي)، أو (المكسيكي) Sevill aneou Mexicaine؛ **الكرملي:** *النقود العربية*، ص ١٩٠؛ **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ١٦٢.

١٤- **برنار (صمويل):** *النقود والموازين*، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٠م، ج ٦، ص ٧٢.

١٥- **سجلات الدشت:** سجل ٣٨٢ صفحة ١٦٥ بتاريخ ١٢ ربيع أول سنة ١١٨٢هـ؛ **محكمة القسمة العسكرية:** سجل ١٨٢ صفحة ١٥٦ حجة ٢١٨ بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١١٨٢هـ.

١٦- **يوسف:** *نقود علي بك الكبير*، ص ١٣٦.

١٧- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٤٨٢ صفحة رقم ٣٩٣ حجة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١١ محرم سنة ١٠١٧هـ.

ويعد ريال ماريا تيريزا Maria Theresa [١] واحدا من أشهر النقود الأجنبية التي راج تداولها في بلاد الشرق، وخاصة مصر، ونقش على الوجه صورة نصفية للإمبراطورة ماريا تيريزا في وضع جانبي نحو اليسار، ومحاطة من الجانبين بكتابة تشتمل على اسم الإمبراطورة وبعض ألقابها، أما الظهر فنقش عليه رسم لنسر باسط جناحيه ورجليه، وله رأسان متجاوران ومتظاهران، يعلوهما تاج القيصرية يتصدر بدن النسر [٢]، وعرف في العالم الإسلامي باسم أبي طاقة نسبة إلى الصورة المرسومة على أحد وجهيه، وهي صورة أسلحة مدلاة من عقاب مقسم إلى أربعة أجزاء، يشبه النوافذ ذات المصبعات المعدنية التي تشبه الطاقة [٣]، وقد أشارت الوثائق إلى تداول هذا النوع تحت مسمى "الريال الحجر الأبي طاقة" [٤]، و"الريالات الحجر الفرانسة الأبي طاقة" [٥] (لوحة ١٨).

دور الوثائق في رصد حركة صناعة النقود في دار الضرب

كشفت وثائق المحاكم الشرعية الدور المهم الذي قامت به دار ضرب النقود (الضربخانة) بالقلعة بالقاهرة في علمية سك النقود العثمانية المتداولة في مصر؛ حيث وضحت الوثائق أن هذه المؤسسة المهمة كانت تخضع للإشراف المباشر من قبل الوالي العثماني [٦]، وتسميتها بوصفها "دار الضرب خانة العامرة السلطانية بمصر المحروسة" [٧].

وقد سجلت الوثائق عملية تزويد دار الضرب بالمعادن اللازمة لسك النقود من الذهب والفضة [٨]، وأشارت إلى أنها كانت جيدة، وهنا كانت إشارة الوثائق إلى نوعية الفضة المستخدمة في سك النقود الفضية بمسمى "الفضة الحجر الطبية" [٩]، ونظرًا لأهمية التدقيق في المعادن التي تجلب إلى دار الضرب، فقد صدر أمر من والي مصر محمد باشا بأن محمد آغا -صاحب عيار الضربخانة- هو وحده المسؤول عن شراء الذهب والفضة من التجار والموردين لدار الضرب [١٠]. وكان للتجار اليهود دور في توريد الفضة إلى دار الضرب المصرية؛

١- **ريال ماريا تيريزا:** نسب إلى ماريا تريزا التي ولدت عام ١١٢٨هـ/١٧١٧م، وتوفيت عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م، وحكمت النمسا والمجر وبوهمية في الفترة من ١١٥٢-١١٩٣هـ/١٧٤٠-١٧٨٠م؛ **مختار (أسامة محمد):** *نقود ماريا تيريزا المتداولة في الجزيرة العربية في ضوء مجموعة خاصة*، بحث منشور، بالمؤتمر الدولي الأول بكلية الآثار جامعة الفيوم، ٢٠١٤م، ص ٣٤-٣٥.

٢- **مختار:** *نقود ماريا تيريزا المتداولة في الجزيرة العربية*، ص ٣٩ - ٤٠.

Wells, Rhona: *The globetrotting Maria Theresa*, Middle East, May 2004, p. 62.

٣- **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ص ١٦٩.

٤- **محكمة بابي سعادة والخرق:** سجل رقم ٤٣١ صفحة رقم ٣٣٧ حجة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٦ صفر سنة ١١٨٦هـ.

٥- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٥٣٤ رقم ٧٠ حجة رقم ١٤١بتاريخ ربيع أول سنة ١٢٠٤هـ.

٦- **نجيب (محمد مصطفى):** *دور الضرب بالقلعة دراسة أثرية معمارية*، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، العدد الأول، يناير ١٩٩٧م، ص ١٥٧ – ١٥٨.

٧- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل ٥٢٧ صفحة ٣٦٦ حجة ٧٤٨ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة سنة ١١٨٥هـ.

٨- **برنار:** *النقود والموازين*، ج ٦، ص ١٨٤.

٩- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٤٢٨ حجة رقم بتاريخ ٢٣ جماد الآخر سنة ١٠١٣هـ.

١٠- **الديوان العالي:** سجل رقم ٢ صفحة رقم ٧ حجة رقم ٩ بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٧هـ.

حيث أشارت سجلات المحكمة الشرعية إلى بعض الملتزمين اليهود الذين عملوا في توريد الفضة لدار الضرب، ومنهم "الذمي إسحاق وعيسى، والذمي نسيم جربوع اليهودي كلاهما، والذمي موسى إنجه الإفرنج الملتزمين بقاعة الفضة"[١].

كذلك، فإن معدن النحاس كان متوفرًا في مصر؛ حيث أشارت وثائق المحكمة إلى كميات كبيرة من قناطير النحاس المباعة في وثائق التركات، والتي كانت تسعر دائمًا بكمية القنطار الواحد؛ مما يشير إلى أنه ربما استخدم علي بك الكبير جزءاً من المادة الخام المباعة في سك نقوده النحاسية[٢].

وأشارت الوثائق إلى نظام التلزيم؛ وهو القيام بالإشراف على العيارات ووحدات الوزن في أسواق الذهب والفضة وبقية الأسواق[٣]، ومن هؤلاء الملتزمين بالذهب والفضة بدار الضرب: "المعلم إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الربان"[٤].

وتجلت عبقرية وثائق المحاكم الشرعية في تسجيل أقسام دار الضرب، ومنها: "قلم خدمة الزنجير"[٥]، وكذلك أسماء العاملين في دار الضرب المصرية ووظائفهم، ومنهم العاملون في عيار الذهب والفضة، وتدرجت وظائفهم ما بين "صاحب عيار"، وهو أهم العاملين في دار الضرب، ويشار إليه بمعلم دار الضرب، ومهمته هي الحفاظ على عيار نقود دار الضرب[٦]، ونظرًا لأهمية منصبه، فقد أشارت إليه الوثائق بمسمى "أمين عيار الضربخانة"؛ نظرًا لما تتطلبه هذه الوظيفة من الأمانة الكاملة؛ للحفاظ على العيار[٧]، وكذلك وظيفة معير الذهب (المعايرجي)، ويعد من الأشخاص الذين يقومون بفحص عيار سبائك الذهب[٨]، أما الشخص الذي يقوم بفحص أو تعيير خامة الفضة فعُرف باسم "العيار"[٩].

١- **محكمة القسمة العربية:** سجل ١٢١ صفحة ٣٢٠ حجة ٤٠٠ بتاريخ ٧ جمادى الثاني سنة ١١٨٢هـ.

٢- **سجلات محاكم القسمة العسكرية:** (١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦)؛ **وسجلات القسمة العربية:** (١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥)، وسجلات الدشت (٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧).

٣- **البخيت (محمد عدنان):** *صفحات من تاريخ دمشق*، العوائد المالية لمقاطعات دمشق الشام على ضوء دفتر طابو (T.D.474) سنة ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٦م، ص ٣٠.

٤- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٤٨٨ صفحة رقم ٢٣٢ حجرة قم ٨٥٠ بتاريخ ٥ شوال سنة ١١٨٥هـ.

٥- **الزنجرلي:** الشخص الذي يقوم بعمل زخارف أطر القطع الذهبية المعروفة بالزنجرلي أو الزنجيرلي، وبهذه الطريقة تصبح حافة القطع الذهبية مسننة ومنقوشة على نحو خفيف؛ **سجلات الدشت:** سجل رقم ٢٨٧ صفحة رقم ٢٩٨، ٢٩٩ بتاريخ ٦شوال سنة ١١٨٥هـ؛ **محكمة الصالحية النجمية:** سجل ٧١٩ صفحة ٣٥٨ حجة ٨٤٨ بتاريخ غاية ذي الحجة سنة ١١٨٣هـ؛ **محكمة القسمة العسكرية:** سجل ١٨٦ صفحة ١٢١ حجة ١٤٦ بتاريخ ١٧ صفر سنة ١١٨٥هـ؛ **برنار:** *النقود والموازين*، ج٦، ص ٢٤٩.

٦- **نجيب:** *دور الضرب بالقلعة*، ص ١٦٧.

٧- **سجل الديوان العالي:** سجل ٢ صفحة ٨٧ حجة ١٢٣ بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١١٨٠هـ؛ **سجلات الدشت:** سجل ٢٨٤ صفحة ٥٥٥ بتاريخ غاية شعبان ١١٨٤هـ.

٨- **برنار:** *النقود والموازين*: ج٦، ص ٢٣٩؛ **مبارك (علي):** *الخطط التوفيقية*، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، ١٣٠٦هـ، ج٢٠، ص ٤٦.

٩- **محكمة الباب العالي:** سجل ٢٧٥ صفحة ٣٦ حجة ٥٤ بتاريخ ١٨ جماد الثاني سنة ١١٨٤هـ؛ **برنار:** *النقود والموازين*: ج ٦، ص ٢٠٩.

ولم تغفل الوثائق وظائف العمال الفنيين في دار الضرب، ومنها: وظيفة "السكة زان"؛ وهم الأشخاص الموكل إليهم وزن المواد والخامات، ووزن كل سبيكة ترد إلى دار الضرب[١]، كما ضمت الضربخانة عددًا كبيرًا من الحدادين، الذين يقومون بصنع وإصلاح الماكينات[٢]، والمدادون؛ وهم الأشخاص الذين يقومون بسحب قضبان الذهب والفضة بأداة السحب؛ حتى تكتسب على الدوام القطر المناسب[٣]، والرقاق؛ وهو الشخص الذي يتسلم قضبان الذهب والفضة من مشغل السحب، ويقوم بتقطيعها، مع تحميتها بالنار؛ حتى يتم الطرق على هذه القضبان بسهولة لتصبح أكثر رقة[٤]، والجلاء؛ وهو الشخص الذي يقوم بعملية الجلو أو التبييض للقطع المعدنية الفضية[٥]، والمبراد؛ وهو الشخص الذي يقوم ببرد وإزالة الشوائب العالقة على القطعة، وإعطائها ملمسا ناعما بواسطة مبرد[٦].

أما الوظائف الإدارية في دار الضرب، فعرضت لها الوثائق ومنها: المدولب؛ وهو الشخص الموكل إليه تخزين الخامات الخاصة بسك النقود من ذهب وفضة، وحفظ النقود المسكوكة الجديدة داخل دواليب خاصة بها؛ حتى يتم التصرف فيها[٧]، وأشارت الوثائق إلى وظيفة كاتب الضرب خاناة، وربما يكون الشخص الذي يقوم بكتابة كمية الخامات التي تلزم دار الضرب، وهو أيضًا الموكل إليه دفع أجور العمال، ومحاضر الفتح والغلق للدار[٨]، أما الصراف، فهو الشخص القائم بوزن النقود وعدها ونقاوتها[٩].

١- **محكمة قناطر السباع:** سجل ١٥٥ صفحة ٢٢١ حجة ٧١٩ بتاريخ ١٨ ذي القعدة سنة ١١٨٤هـ، **الدشت:** سجل ٢٨٧ صفحة ٦٧٧ بتاريخ ١٧ صفر سنة ١١٨٥هـ.

٢- **سجلات الدشت:** سجل ٢٨٧ صفحة ٦٧٧ بتاريخ ١٧ صفر سنة ١١٨٥هـ، **محكمة الباب العالي:** سجل ٢٧٦ صفحة ٢٩٥ حجة ٤٢١ بتاريخ ١٠ ربيع الثاني سنة ١١٨٥هـ، **محكمة قناطر السباع:** سجل ١٥٥ صفحة ٢٧٥ حجة ٨٥٩ بتاريخ ١٧ رجب ١١٨٥هـ؛ **برنار:** *النقود والموازين*: ص ٢٢١، ٢٤٦، ٢٦٢.

٣- **سجلات الدشت:** سجل ٢٨٥ صفحة س١٥٧ بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١١٨٤هـ، **برنار:** *النقود والموازين*: ج٦، ص ٢٢٢، ٢٤٨.

٤- **محكمة الصالح:** سجل ٣٦٢ صفحة ٢٤٣ حجة ٥٦٥ بتاريخ غرة محرم سنة ١١٨٤هـ، **محكمة بابي سعادة والخرق:** سجل ٤٣١ صفحة ١٢٠ حجة ٢٦٩ بتاريخ ٢٨ صفر سنة ١١٨٥هـ؛ **يوسف:** *نقود علي بك الكبير*، ص ١٩٨.

٥- **سجلات الدشت:** سجل ٢٨٧ صفحة ٦٧٧ بتاريخ ١٧ صفر سنة ١١٨٥هـ؛ **محكمة الباب العالي:** سجل ٢٧٤ صفحة ٣٤٨ حجة ٦٢٣ بتاريخ ١٧ جماد أول سنة ١١٨٤هـ؛ **برنار:** *النقود والموازين*: ج٦، ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

٦- **محكمة بابي سعادة والخرق:** سجل ٤٣١ صفحة ١٩٦ حجة ٤٥١ بتاريخ ٢٠ جماد الثاني سنة ١١٨٥هـ، **برنار:** *النقود والموازين*: ج٦، ص ٢٥٢.

٧- **محكمة الباب العالي:** سجل ٢٧٣ صفحة ١٧ حجة ٢٦ بتاريخ ١١ جماد أول سنة ١١٨٣هـ؛ **محكمة ابن طولون:** سجل ٢٣٢ صفحة ٣٣٥ حجة ١٢٧٧ بتاريخ غرة ذي الحجة سنة ١١٨٥هـ.

٨- **سجلات الدشت:** سجل ٢٨٧ صفحة ٦٧٧ بتاريخ ١٧ صفر سنة ١١٨٥هـ.

٩- **محكمة القسمة العربية:** سجل ١٢٤ صفحة ٤١ حجة ٧٦ بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١١٨٦هـ؛ **برنار:** *النقود والموازين*: ج٦، ص ٢٣٢.

دور الوثائق في رصد أسعار صرف النقود المتداولة:

كانت الوثائق بمثابة مرآة حقيقية عكست من خلالها تطور أسعار صرف النقود المتداولة في مصر يوميا مقابل بعضها البعض، وهو ما عرف بتسميته (القيم النقدية للنقود)؛ سواء النقود المحلية العثمانية، أو تلك النقود الأجنبية، وهذا الرصد المهم للنقود كان بمثابة مستند صحيح، لم يتم التلاعب فيه طوال العصر العثماني[١].

ورصدت الوثائق أسعار صرف جميع النقود المتداولة خلال العصر العثماني مقابل بعضها البعض، وقد تطلب الأمر القيام بتوحيد نوع النقد المستخدم في عملية تقييم أسعار إبدال النقود المتداولة؛ حتى يتسنى معرفة التطور الحقيقي لسعر الصرف الخاص بكل نقد خلال العصر العثماني.

دور الوثائق في حركة التداول النقدي من خلال الصرافين:

قامت جميع الأنظمة النقدية على التعامل بوحدة النقدين أو المعدنين[٢]، وهما: الذهب، والفضة، بالإضافة إلى النقود النحاسية باعتبارها عملة صغيرة مساعدة، وكان لا بد أن تكون هناك عمليات صرف للنقود الكبيرة القيمة؛ حتى يتسنى القيام بجميع العمليات النقدية دون أي تعقيد، فظهرت طائفة الصرافين، هؤلاء الأشخاص الذين لعبوا دورا مهمًا في الاقتصاد المصري؛ من حيث صرف النقود المتداولة في العصر العثماني[٣].

انتشر هؤلاء الصرافون في أنحاء مدينة القاهرة ومصر، وكانت الوثائق -بحق- هي المصدر الوحيد في دارسة هذه الطائفة؛ حيث لم تشر المصادر إلى هذه الطائفة بنفس القدر الكبير الذي وصفته وثائق المحكمة الشرعية، وهنا كان للوثائق اليد الطولى في رصد طائفة الصرافين؛ من حيث أسمائهم، وأماكن تواجدهم وانتشارهم في الأحياء، ودورهم المهم في عمليات التداول النقدي، وفصّلت الوثائق في الحديث من حيث اسم الصراف ونسبه، وكذلك الإشارة إلى ديانته إذا كان غير مسلم؛ فتكتب في نهاية الاسم صفة النصراني أو اليهودي بذكر صفة ديانته[٤].

١- **برنار:** *النقود والموازين*، ج٦، ص ١٧٤؛ **مبارك:** *الخطط التوفيقية*، ج٢٠، ص ٤٤ - ٤٥.

٢- **عمر (حسين):** *النقود والائتمان*، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٣٧.

٣- **الصاوي:** *النقود المتداولة*، ٢٠٠١م، ص ٢٦١.

٤- **يوسف:** *نقود علي بك الكبير*، ص ٢٠٦.

دور الوثائق في رصد السياسة النقدية لعلي بك الكبير:

كان لحركة علي بك الكبير الاستقلالية عن مصر، في الفترة من عام (١١٨٢-١١٨٦هـ/ ١٧٦٩-١٧٧٣هـ) صدى كبير ومهم في وثائق المحاكم الشرعية، والذي لم يصادفه وصف آخر في المصادر التاريخية، وبخاصة السياسات النقدية الجديدة لعلي بك الكبير.

فمن المعروف أن حركة علي بك الاستقلالية لم تتوقف فقط عند استقلاله السياسي، بل إنه قام بنزع أحد شارات الملك من السلطان العثماني، وهي سك النقود باسمه، وحذف تاريخ جلوس السلطان مصطفى الثالث على العرش من على نقوده الذهبية، والفضية، والنحاسية.

والحقيقة أن المصادر المعاصرة لتلك الفترة أشارت إشارات عابرة عن قيام علي بك بسك نقود باسمه، ولكن كانت الوثائق كعادتها مصدرًا موثقًا لجميع التعديلات النقدية التي أقرها علي بك الكبير؛ حيث رصدت إحدى الوثائق قيام علي بك بجمع الصرافين بحي الصاغة، وإرغامهم على التعامل بالنقود الجديدة التي أصدرها، بل إنه أقر سعر صرف لكل فئة من الفئات التي سكها، وهي القطع القروش ذوات الـ ٨٠ بارة، والـ ٤٠ بارة، و الـ٢٠ بارة، و الـ ١٠ بارات، و الـ ٥ بارات[١].

وكما كان الوثائق دور في إبراز النقود التي سكها علي بك، كانت الوثائق على موعد مع نهاية نقود علي بك، التي قضى عليها محمد بك أبو الذهب؛ حيث أشارت إحدى الوثائق إلى قيام أبو الذهب بإبطال التعامل بالنقود التي سكها علي بك الكبير بوصفها نقودا "منحوسة"، ومن سيعارض ذلك سوف يعاقب عقابا شديدا[٢].

وقد قمت بتأكيد ما ذكره المؤرخون، من خلال الكشف عن وثيقة مهمة من وثائق المحكمة الشرعية، تؤكد أن هناك خطابا من محمد بك أبي الذهب إلى قاضى بندر الإسكندرية وجميع آغات القلعة والضباط والعساكر وأهالي المدينة والتجار، يأمرهم بقوله: "يكن في علمكم جميعًا من قبل المعاملة الموجودة المتداولة في محروسة مصر وأقطارها مثل القروش ونصف غرش والذي بعشرة دواوين، فصارت سببًا إلى القحط والقلة بين الناس، وتوقفت الأحوال بين العامة والخاصة؛ بسبب أنها ضربت سكتها في ساعة منحوسة، فبناءً على ذلك البائع والمشتري من معاملتها نادم وقابوس، فأمرنا بإبطالها وعدم رواجها في جميع البلاد، فالحكم بعدم المعاملة وعدم الأخذ والعطا بها من كل الوجوه، فالحذر ثم الحذر في المخالفة، ويعمل بمضمونه من غير مخالفة، والسلام، تحريرًا في ١٣ ربيع أول سنة ١١٨٦هـ"[٣] (لوحة ١٩).

١- **محكمة الصالحية النجمية:** سجل رقم ٥٢٧ صفحة رقم ٣٦٦ حجة ٧٤٨ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة سنة ١١٨٥هـ

٢- **مضبطة محكمة الإسكندرية:** سجل رقم ١٠ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٦ ربيع أول سنة ١١٨٦هـ

٣- **مضبطة محكمة الإسكندرية:** سجل ١٠ صفحة ٢٤٤ بتاريخ ١٦ ربيع أول سنة ١١٨٦هـ

وتبين تلك الوثيقة مدى أهمية الدور الذي لعبته نقود علي بك الكبير في الحياة المصرية خلال فترة استقلاله، ومدى ما سعى إليه أبو الذهب في محاولاته لإبطال التعامل بنقود على بيك في كافة أنحاء مصر، بوصفها بأنها السبب في القحط والقلة.

ويؤكد تاريخ تلك الوثيقة دلالة مهمة جدًا، وهي أن تاريخ إبطال نقود علي بك كان في شهر ربيع الأول سنة ١١٨٦هـ/ يونيو ١٧٧٢م، وتاريخ وفاة علي بك الكبير كان في أوائل سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م، حسب ما ذكر الجبرتي[١]، وهذا مؤشر يؤكد على مدى قوة محمد بك أبو الذهب، وسيطرته في إخضاع الأمور لصالحه، والتي بدأها بإبطال نقود علي بك الكبير قبل وفاته.

النتائج:

- أكدت وثائق المحاكم الشرعية خلال العصر العثماني أنها تمثل مرآة صادقة وحقيقية عن كافة النقود المتداولة في مصر خلال العصر العثماني.
- كشفت الوثائق المسميات الشعبية للنقود التي كانت متداولة بين الناس.
- لحالاقتصادي للنقود.
- التوصل إلى أسماء كافة النقود الأجنبية المتداولة في مصر خلال العصر العثماني.
- كشفت الوثائق أماكن وخطط انتشار طائفة الصيارفة في مدينة القاهرة، وأسمائهم.
- عبرت الوثائق عن أسماء الهيئة الفنية والإدارية العاملة في دار الضرب المصرية خلال العصر العثماني.

١- **الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن):** *عجائب الآثار في التراجم والأخبار*، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ج ٢، ص ٥٨٢.

اللوحات

(لوحة ١): دينار ذهب باسم للسلطان الأشرف برسباي؛ عزة السرواني: ص ٢٨٤.

(لوحة ٢): دينار ذهب للسلطان جقمق؛ عزة السرواني: ص ٢٩٨.

(لوحة ٣) دينار ذهب للسلطان قايتباي؛ عزة السرواني: ص ٣٠٦.

(لوحة ٤): نموذج نصف زر محبوب للسلطان محمود الأول ١١٤٣هـ؛ **يوسف:** *النقود الذهبية لوالي مصر محمد راغب باشا*، ص ٥٢٧.

(لوحة ٥): الزنجيرلي الذهب ضرب مصر، باسم السلطان محمود الأول ١١٤٣هـ؛ https://www.acsearch.info/search.html?id=1552393

(لوحة ٦): الفندقلي؛ **الجابر (إبراهيم جابر):** *النقود العربية الإسلامية في متحف قطر الوطني*، ج٣، وزارة الثقافة والإعلام، قطر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص ٣٩٥.

(لوحة ٧): دينار ذهب للسلطان إبراهيم، ضرب مصر؛ https://www.acsearch.info/search.html?id=9818619

(لوحة ٨): دينار ذهب للسلطان محمد الرابع، ضرب مصر؛ https://www.acsearch.info/search.html?id=6641384

(لوحة ١٠): دينار ضرب طرابلس الغرب، باسم السلطان سليم الثالث ١٢٠٣هـ؛ https://www.acsearch.info/search.html?id=2624171

(لوحة ٩): وثيقة مؤرخة بسنة ٩٩٨هـ، كُتب فيها التعريف بنوع النقد "الذهب الكبير الجديد السالم من العيب"؛ **عرفة:** *دراسة لنماذج من وثائق القرض*، ص ٥٧٦.

(لوحة ١١): ذهب تعليق عثماني؛ https://www.acsearch.info/search.html?id=1165191

(لوحة ١٢): أقجة فضة ضرب مصر، للسلطان مصطفى الثالث؛ https://www.acsearch.info/search.html?id=8356675

(لوحة ١٣): الفلوس النحاس (الجدد)، عهد السلطان مراد الثالث، ضرب مصر؛ https://www.acsearch.info/search.html?id=9610855

(لوحة ١٤): البندقي الذهب؛ https://www.acsearch.info/search.html?id=1480561

(لوحة ١٥): الذهب الكرونة، نقلًا عن:
https://www.acsearch.info/search.html?id=48844

(لوحة ١٦): الريال الهولندي:
https://www.acsearch.info/search.html?id=5822361

(لوحة ١٧): الريال الإسباني:
https://www.acsearch.info/search.html?id=1296549

(لوحة ١٨): ريال ماريا تريزا؛
https://www.acsearch.info/search.html?id=11664670

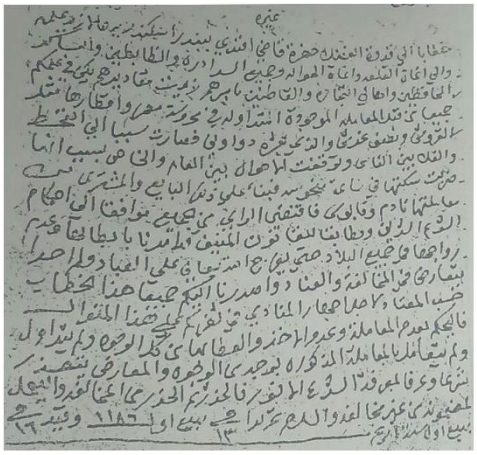

(لوحة ١٩): وثيقة إنهاء التعامل بنقود علي بك الكبير، مضبطة الإسكندرية: سجل رقم ١٠، ص ٢٤٤ بتاريخ ١٦ ربيع أول سنة ١١٨٦هـ.

المصادروالمراجع:

أولًا: الوثائق:

- سجلات المحاكم الشرعية.
- محكمة الإسكندرية: سجل رقم ٩٠.
- محكمة إسنا: سجل رقم ٢٣.
- محكمة الباب العالي أرقام ٤٤، ١٧٥، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦.
- الدشت: سجل أرقام ٢٨١ – ٢٨٢ – ٢٨٣ – ٢٨٤ - ٢٨٥ – ٢٨٦ – ٢٨٧ - ٣٨٢.
- محكمة الصالحية النجمية سجل أرقام ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٨٢، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٧، ٥٠٩، ٥٢٧، ٥٣٤، ٧١٩.
- محكمة ابن طولون: سجل رقم ٢٣٢.
- محكمة دمياط: سجل رقم ٢٦٥
- محكمة الحاكم: سجل رقم ١٩٥، ٥٣٨، ٥٧٢.
- محكمة الصالح: سجل رقم ٣٣٢، ٣٦٢.
- مضبطة الدقهلية: سجل رقم ٤٣
- محكمة قناطر السباع سجل رقم ١١٩، ١٥٥.
- محكمة باب سعادة والخرق: سجل رقم ٤٣١.
- إسقاطات القرى: سجل رقم ٢٢.
- الديوان العالي: سجل رقم ٢.
- سجلات محاكم القسمة العسكرية (٥٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦).

- سجلات محاكم القسمة العربية (١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥).
- مضبطة الإسكندرية: سجل ١٠.

ثانيًا: المصادر العربية:

- **الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن):** *عجائب الآثار في التراجم والأخبار*، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج٢، ٢٠٠٣م.
- **مبارك (علي):** *الخطط التوفيقية*، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، ج٢٠، ١٣٠٦هـ.

ثالثًا: المراجع العربية:

- **البخيت (محمد عدنان):** *صفحات من تاريخ دمشق*، العوائد المالية لمقاطعات دمشق الشام على ضوء دفتر طابو (T.D.474) سنة ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٦م.
- **الجابر (إبراهيم جابر):** *النقود العربية الإسلامية في متحف قطر الوطني*، ج٣، وزارة الثقافة والإعلام، قطر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **راسم (أحمد):** *رسملي وخريطة لي عثمانلي تاريخي*، شمس مطبعه سي، إستانبول، ج ٢، ١٣٢٨هـ.
- **رمضان (مصطفى محمد):** *مناهج البحث وتحقيق المخطوطات*، القاهرة، ١٩٩٧م.
- **صابان (سهيل):** *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية*، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **الصاوي (أحمد السيد):** *النقود المتداولة في مصر العثمانية*، ط١، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.
- **عمر (حسين):** *النقود والائتمان*، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
- **الكرملي (أنستاس):** *النقود العربية والإسلامية وعلم النميات*، ط ٢، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩م.
- **المرسي (الصفصافي أحمد):** *الأرشيف العثماني وكيفية الاستفادة منه في إعادة كتابة تاريخ العرب الحديث*، المجلة المغربية للتوثيق، أكتوبر ١٩٨٣م.
- **يوسف (أحمد محمد):** *نقود علي بك الكبير*، ط١، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨م.

رابعًا: المراجع المترجمة:

- **هاملتون غب، هارولد باون:** *المجتمع الإسلامي والغرب*، ترجمة: أحمد إيبش، ط١، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ج ٢، ٢٠١٢م.

خامسًا: الرسائل العلمية:

- **بيومي (محمد علي فهيم):** *وثائق الحرمين الشريفين من واقع سجلات الديوان العالي*، (جزءان في مجلة الدارة) العددان ٣، ٤، السنة ١٤٢٣هـ.
- **الشرق الأوسط**، عدد ١١٣٨١، ٢٥ يناير ٢٠١٠م، مقال بعنوان (دار الوثائق مضبطة ذاكرة المصريين).
- **عرفة (نيفين أحمد):** *دراسة لنماذج من وثائق القرض الشرعي في الفترة (٩٥٥ – ١٢٨٢هـ/ ١٥٣٩ – ١٨٦٦م)*، مجلة الروزنامة، العدد ١٩، ٢٠٢١م.
- **عمران (جيهان أحمد):** *مجموعة الوثائق المفردة للديوان العالي دراسة ونشر*، دار الوثائق القومية، سلسلة كراسات أرشيفية، ع١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٤م.

- **عيسوي (عصام أحمد):** *خدمات الأرشيفات الوطنية في عصر مجتمع المعرفة*، نموذج دار الوثائق القومية المصرية، (journal Cybrarians)، ع ١٦، ٢٠٠٨م.
- **مختار (أسامة محمد):** *نقود ماريا تيريزا المتداولة في الجزيرة العربية في ضوء مجموعة خاصة*، بحث منشور، بالمؤتمر الدولي الأول بكلية الآثار- جامعة الفيوم، ٢٠١٤م.
- **نجيب (محمد مصطفى):** *دور الضرب بالقلعة دراسة أثرية معمارية*، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، العدد الأول، يناير ١٩٩٧م.
- **هلال (عماد):** *حقائق جديدة حول نشأة الدفتر خانة*، مجلة الروزنامة، ع ٥، يناير ٢٠٠٧م.

سادسًا: المراجع الأجنبية:

- **Wells, Rhona:** *The globetrotting Maria Theresa*, Middle East, May 2004.

سابعًا: المو اقع الإلكترونية:

- https://www.acsearch.info/home.html